

أَسْتَفْلِحُ
لِنَشْرِيفَيْنِ الْكُتُبِ وَالرَّسَائِلِ الْعَلِيَّةِ
دَوْلَةُ الْكُوَيْتِ

الْمُنْتَقَى مِنْ

فَضَائِلِ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ

لِأَبِي جَعْفَرٍ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ الْحَاجَّاجِ

ابْنِ رِشْدِينَ الْمَهْرِيِّ الْمَصْرِيِّ

(ت ٢٩٢ هـ)

مَعَ اسْتِقْرَاءٍ وَتَحْلِيلٍ مَا أَنْكَرَ عَلَيْهِ فِي الْمَدَوْنَةِ النَّقْدِيَّةِ

فَرَاهُ وَخَرَّجَهُ وَقَدَّمَ لَهُ

مُحَمَّدُ الطَّبْرَانِيُّ

أَسَاطِدُ التَّعْلِيمِ الْعَالِي بِجَامِعَةِ الْقَاضِي عِيَّاضٍ مُزَاكَشْ

موقع
أ.د. محمد الطبراني
أستاذ التفسير وعلوم القرآن بجامعة القاضي عياض

<https://twitter.com/oknda1osdqmhbj>

www.drtabarany.com



شُرْفَة

قضى كل ذي دين فوقى غريمه
وعزة مطول معنى غريمها

كثير في ديوانه: ١٤٣؛ رب: ١٤.

الحمد لله بالمحامد كلها، ﴿مَا يَفْتَحُ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا﴾^(١)، والصلاة على سيدنا محمد العاقب الماحي، والرضا عن صحبه وتابعيه؛ وبعد:

فمن اللطائف والطرائف أن يُقيَضَ لي تحقيق ثلاثة كتب مؤلفوها مصريون على الولاء، وجميعهم «أحمد بن محمد»: الأول أبو جعفر النحاس^(٢)، والثاني أبو بكر ابن المهندس^(٣)، والثالث أبو جعفر ابن رشدين؛ وهذا - لو يُسلم لي - من عجيب التقدير، الذي لم يسبقه مني قصد ولا تدبير.

وأعجب منه أن مضاء العوائد قاضٍ أن المحقق إمّا أن يستثيره فضول العلم لدى قراءته فهارس المخطوطات، فيسترعي نظره كتاب بعينه يعن له تحقيقه، أو تُسلمه قراءته التراثية إلى استحسان كتاب - من خلال المناقل عنه - فيطارده في

(١) فاطر: ٢.

(٢) اشتقاق أسماء الله جل وعز: ٢٠١٨.

(٣) المختار من كتاب عدد أي القرآن لابن شاذان: ٢٠٢١.

قوائم المخطوطات ودلالات العلماء وقواعد البيانات حتى يجده أو ينقطع طمعه فيه، أو يُعاني النظر في المخطوطات الغُفْل للظفر بالنّوادر المحجوبة - وهذا مُسلِّكٌ وعرّ، سالكه كحامل صخرة سيزيف، وليس كلُّ بِبالِغِه -، وقد يدفعه الولع بمؤلّفٍ إلى تطلّب كُتُبِه، فيكون ذلك مَدْرَجَةً لتحقيقها أو وُصْفِها أو الانتفاع بها: غير أنّ كتابنا لم يقع تحت طوقِ شيءٍ ممّا مرّ، فلا شيءٌ باليد البتّة عن اسم الكتاب أو نسبته أو جرّمه أو الحكم عليه، إذ لم تقع الدّلالة عليه في كتب التّراجم، ولا نمتّ بخبره دلائل المخطوطات وفهارسها، وإنّما هو كشفٌ خالصٌ ساقنا إليه التّحقُّق بما في المجموع الذي انضوى إليه «الكتاب»، ولئن عُلِمَتْ نهايته ضرورةً بما هو آخرُ المجلّد، لقد عمي علينا تبينُ بدايته لولا الأسانيدُ الفارقة، ولو كان مُنتقى أخباره ارتضى تعليقها أيضاً تخفُّفاً، لذهب خبرُ الكتاب في الدّاهيين: [الطويل]

وإنّك ما يُعطيكهُ اللهُ تَلَقَّهُ ❀ كِفاحاً، وتجلُّهُ إِلَيْكَ الجوابُ^(١)

ولم أكن لأُبدي هذا الكتاب لولا أنّ تتبّعي لما زُبر عن الخليفة عمر بن عبد العزيز في المخطوطات - حينَ تحقيقي لسيرته من تأليف عَلمٍ غيرِ معلوم من القرن الثالث للهجرة^(٢) - نُميّ إلى د. شون و. أنطوني (Sean W. Anthony)، فأفضى به إلى أن يُراسلني يعرفني ويرومُ معرفة حقيقة ما زاد على سيرة عمر بن

(١) للبيد بن ربيعة العامري في ديوانه: ٣٤٩؛ ر: ٦٥.

(٢) طبع بمركز الملك فيصل للدراسات الإسلامية، سلسلة تحقيق التراث رقم ٣٦؛ الرياض،

عبد العزيز لابن عبد الحكم ، في مجموع مخطوط من خصيسته أن ناسخه لم يضمه بغير الأخبار عن الخليفة العادل ، فجعله خالصاً لها - إلا أنه وصلها بكتاب ابن عبد الحكم ، فبدأ المجلد برؤيته امتداداً له ، إذ لا فصل البتة بين الأخبار - . فلما ردّدت النظر في المجموع عزّ عليّ تبين حقيقة ما يضمّ للتوّ ، فبينما تقرأ الإسناد يُحيلك إلى القرن الرابع ، إذا بآخر بعد أوراق يؤول بك إلى القرن الثالث ، فإذا اطمأنتت إلى ذاك ، هالك أن الأسانيد بعد برهة من القرن الخامس لا ريب ، فوقعت كما وقع د . شون في حيّص بيّص ، واضطربت في التبين ، وقيم بعض العذر لي في الإبانة عن مبلّغ الإغماض في المجلد أنه بغاشية واحدة ، وقيد فراغ واحد ، وذاك لا يكون في العادة إلا في التصنيف ذي الوحدة الموضوعية ، والأمر في هذا على خلافه . . . فكان أن أضربت عن استقصاء النظر فيه للأشغال الصّارفة إلى حين ، وأنساني بعض ما كنت فيه الكتاب وشجوه ، ثم أدكرته بعد أمة ، فما هو إلا أن لويّت إليه عنان الهمّ ، حتى يسّر الله بيان تاويله ، فالحمد لله على تنويله .

فإن أسدلت ستار الختم على «تغريبة» الكتاب ، لم يسعك أن تسلك ذات السبيل بصاحب جزء متضمّن فيه ، وهو أبو جعفر أحمد بن محمد بن الحجاج ، ابن رشدين المهري المصري ، فله أيضا شؤون وشجون ، ومنها أنه لم يكن من "جمال المحامل" كما قيل في جدّه - أو هكذا بدا - ، وكان كثيرون غيره قومةً بحديثه - على معنى أنه داخل بالبدية في المشترك الروائي - ، وكان بعض هؤلاء من الوثاقة وبراءة الدّيل ممّا يחדش صورتهم بالمكان الذي يجعلهم أكثر حظوةً

منه ، وأخصَّهم كانوا رؤوساً أغنوا الناس عن تطلُّب ما بيده... فلأجل ذلك لم يستوفز لنُصرتِه ناهضٌ ، فقد كانت ظلالُ أسرتِه تُلاحقُه ، وهو مكثُر لا يؤمن سَقَطُه ووهمه ، وأظنه فوق ذاك كان ضعيفَ الحظِّ لدى بلديِّه فأضاعوه - وأيَّ فتى أضاعوا - ، ومن رفع به الرأسَ كان من الطُّرَّاء على مصرَ الجوابين للآفاق ، إلا ما كان من ابنِ يونس الصَّدفِي .

وظاهرٌ أن ابنَ رشدين لم يقضِ لبانته من تواليفه ، فإنها لم تمكث من بعده إلا يسيراً حتى غالها النسيان ، وتتالى مترجموه مُردِّفين يهملهم حال وثاقته أكثر من رسمِ صورةٍ لحياته أو تقفٍ لآثاره^(١) ، فانطوى ذكرها إلا من بوارق تضيء ولا تهدي ، وأشبهت قيافتها حال قيادةِ الضرير للبصير : [البسيط]

أعمى يقودُ بصيراً لا أباً لكم!^(٢)

وترقتِ المقاديرُ في مدرجها المحتوم ، فطوّحت بما بقي من شلُو تأليفه اليتيم - هذا - في أجداثِ كتبٍ أُخر ، فاختلطت الدماء ، وعزَّ تخليصُ هذا من تلك ، إلى الحال التي آلت إليها أمشاجُ طيور إبراهيم ﷺ الممزعة على قُلَّةِ الجبل ، لولا أن أتيتُه - بإذن الله - بعد ذلك سعيًا .

وقد ظننتُ بادي الرأي أن الكتابَ روضٌ أنفُ أينعت به نصوصٌ فاردة ، وأنَّ العناية فيه ليس إلا من جهةِ توثيقها وتحقيقها فحسب ، ثم كشف السُّبرُ أن ثمة

(١) ولا تثريب عليهم في هذا ، أجزل الله لهم المثوبة .

(٢) من شهير ما تُمثَّل به من شعر بشار .

أمرًا أعلى من ذلك ، وهو اجتواءُ الجزءِ قضيةً نقديةً عويصةً ، وهي حالُ دلالةِ مروياتِ الراوي على خلافٍ ما وقع به الحكمُ عليه في المدونات النقدية ، وهل يُفيدُ اعتبارُ هذا القدرِ ممّا وقع من حديثه - على قلته إذا ما قيسَ إلى ما كان مُتاحاً منه في رحبةِ التّداولِ زَمَنَ الروايةِ بمصر - في تأكيدِ الحكمِ ، أمْ يُلجئُ إلى استئنافِ النظرِ فيه على معنى المراجعةِ النقدية ؟ .

وكان منْ أشدَّ ما لقيتُ أنْ غالبَ الناقلين للكلام في الرّجال تلقّفوا ما قيل في أبي جعفرٍ على معنى التّسليم ، فلزِمَني أنْ أعيدَ النّظرَ فيما أنكرَ عليه بتنزيله على قواعدِ الجرح والتعديل وبَدَائِهِ التّاريخ وما أَسْعَفَ من القرائنِ الموضوعيّة... فتحصّل لي أن الذين نَزَّكُوهُ بحشره في دائرة الكذب لم يؤسسوا حكمهم على أساسٍ مَكِين ، وأنه أحرى أن يكون صدوقا عند المُشاحّة ، نقيّ الذيل من الإيغال في الضعف .

ومن الحصائل المؤكدة التي أفضى إليها البحث ، أن نصوص النقدة المتقدمين حريةً بالاستيثاق من دلائلها فلا يُعَجَّلُ في استخلاصها عند النظر إليها ، ولا تُنالُ بِمِبْضَعِ الاختصار إلا بحيلةٍ بالغة واحتراسٍ غيرِ يسير ، فإن اختُصرتْ وكان من سبيلٍ إلى أصولها ، فليس يسعُ غيرُ الاعتماد عليها بداهةً ، فراراً مما قد يَحِيقُ بها عند النقل أو الحوالة أو الاختصار أو الاقتباس ؛ ومن هاته البابَةِ للمثال ، نصُّ نقديٍّ للحافظ ابن عدي^(١) اختُصر على غير الجادة ، ثم توارد الثّقلةُ على اختصاره مُتَنَاسِين أصله ، فوقع بينهما بوْنٌ يكاد يُفضي إلى التضارب

(١) سيرد تحليله في تضاعيف البحث .

والتجافي ، وينسفُ النظرَ النقديَّ الأولَ إلى نقيضه ، وفيه من المحاذيرِ ما لا يخفى .

وأخيرا ، فهذا سُفيرٌ نادرٌ بذلت الوسع في تخريج أحاديثه ، والتنبيه على فوائدها ، مع ما تنوَّقنا في تصحيحه تذليلا لعقابه ، وتحريرا لمشكلاته ، فعسى أن يكون رِفْدًا للخزانة الحديثية العامة ، وما كان لِيُسْفَرَ ببهيِّ حُلَّتِه هاته ، لولا أن قيَّضَ الله لطبعه دارَ أسفار ، بتولي الأخ الصفي الأديب د . محمد الفوزان بارك الله فيه .

وصل اللهم وبارك وأنعم على سيدنا محمد وآله وصحبه .

وكتب

محمد بن محمد بن محمد الطبراني الحسيني الصقلي

بمراكش

في ١٢ ربيع الثاني ١٤٤٥ هـ .